

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة باجراء المحاكمة واصدار الحكم باسم
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية
عبدالله بن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد مصباح نياض

وعضوية القضاة السادة

محمد الخرابشه ، جميل زريقات ، محمد عثمان ، محمود دهشان

المميز : مساعد النائب العام / اربد ، المنتدب من قبل
المحامي العام المدني

المميز ضده : عبد الجليم احمد محمد ابو سعد ، بصفته الشخصيـه
وبصفته ولي أمر القاصرين اولاده محمد ونسرين
وناريمان ولؤي وشرين / وكيله المحامي محمد خزاعله

بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٢٧ ، قدم المميز هذا التمييز ، وذلك للطعن بقرار
محكمة استئناف حقوق اربد الصادر بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٥ في القضية رقم
٩٩/٧٢٠ والقاضي برد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف الصادر عن محكمة
بداية حقوق المفرق بتاريخ ١٩٩٩/٤/١٠ في القضية رقم ٩٨/٢٢٤ المتضمن
الزام الجهة المدعى عليها باجراء التصحيح في قيودها وسجلاتها ، دون الحكم
لاي من الطرفين باية رسوم او مصاريف او اتعاب محاماه لان المستأنف خسر
استئنافه فلا يحكم له به ولأنه لم يكن المتسبب بالخطأ المطلوب تصحيحه ليحكم
عليه بها .

وتتلخص اسباب التمييز بما يلي :

١- كان على المحكمة ان ترد الدعوى حيث انها سابقه لاولانها اذ كان على

المميز ضده ان يقيم الدعوى على مدير التجنيد و التبئنه العامه عملاً باحكام

الماده ٦ من قانون خدمه العلم .

٢- البيئات التي قدمها المميز ضده لا تصلح كبينه لاثبات عكس ما هو ثابت في

السندات الرسميه المطلوب تصحيحها .

لهذين السببين ، يطلب المميز ، قبول التمييز شكلاً ، وفي الموضوع نقض

القرار المميز .

القرار

بعد الاطلاع على الاوراق ، والتدقيق فيها ، والمداولة قانوناً ، نجد ان المدعي

عبدالحليم احمد محمد ابو سعد ، بصفته الشخصيه ، وبصفته ولي امر القاصرين

اولاده محمد ونسرين وناريمان ولؤي وشيرين ، قد اقام هذه الدعوى ، لدى محكمة

بداية حقوق المفرق ، في مواجهة المدعى عليهم :-

١- وزارة التربيه والتعليم ٢- مديرية التربيه والتعليم لقصبة المفرق

٣- مدير التربيه والتعليم لقصبة المفرق / يمثلهم المحامي العام المدني

بالإضافه لوظيفته .

يطلب فيها تصحيح اسمه الوارد خطأ في سجلات وقيود التربيه والتعليم

وشهادات الدراسه المدرسيه المتعلقه بأبنائه بحيث يصبح اسمه عبدالحليم احمد محمد

ابو سعد بدلاً من عبدالرزاق احمد محمد ابو سعد .

نتيجة المحاكمه ، قضت محكمة بداية حقوق المفرق في حكمها الصادر بتاريخ

١٠/٤/١٩٩٩ في القضييه رقم ٩٨/٢٢٤ الزام الجهه المدعى عليها باجراء

التصحيح في قيودها وسجلاتها دون الحكم باية رسوم او مصاريف او اتعاب

محاماه لأن الجهه المدعى عليها لم تتسبب بوقوع الخطأ المطلوب تصحيحه .

لم يرتض مدعي عام المفرق ، بهذا الحكم ، فطعن به استئنافاً ، حيث اصدرت محكمة استئناف حقوق اربد قرارها رقم ٩٩/٧٢٠ تاريخ ١٩٩٩/١٢/٥ والمنسوه عنه في مطلع هذا القرار .

لم يرض مساعد النائب العام / اربد المنتدب من قبل المحامي العام المدني بالقرار الإستئنافي ، فطعن به تمييزاً ، بموجب هذا التمييز وللاسباب الواردة بلائحة التمييز .

وفي الرد على اسباب التمييز :

وعن السبب الاول ، والذي ينعي فيه المميز ، اسناد الخطأ لمحكمة الإستئناف بعدم رد دعوى المدعي ، كونها سابقه لأوانها . لعدم اختصاص مدير التجنيد والتعبئه العامه .

ومن استعراض اوراق الدعوى ، والبيانات المقدمه فيها ، نجد ان المدعي قد احتصل على حكم قضائي مكتسب الدرجة القطعيه صادر عن محكمة صلح حقوق المفرق رقم ٩٦/١٢٧٧ تاريخ ١٩٩٧/٣/٥ في مواجهه مدير التعبئه العامه وآخرين يتضمن تصحيح اسم المدعي بحيث يصبح اسمه عبدالحليم بدلا من عبدالرزاق في سجلات الاحوال المدنيه ودفتر العائله .

وحيث ان المحامي العام المدني بالإضافة لوظيفته قد حل محل النائب العام في تمثيل الحكومه في القضايا الحقوقيه والقضايا المتعلقة بالخزينه عملا باحكام قانون تشكيل المحاكم رقم ١٣ لسنة ١٩٩٤ ، وبالتالي فان مخصصه المحامي العام المدني بالإضافة لوظيفته يفي هذا بشروط الخصومه دون حاجه لتسمية الجهة التي يمثلها . مما يتعين معه رد هذا السبب .

وعن السبب الثاني وحاصله الطعن في الصلاحيه التقديرية لمحكمة الموضوع وقباعتها من البيانات المقدمه . وحيث ان محكمة الموضوع بما لها من صلاحية في

وزن البينه وتقديرها وترجيح بينه على اخرى عملاً باحكام المادتين ٣٣ و ٣٤ سن قانون البيئات قد توصلت من خلال البيئات المقدمه في الدعوى ، وجود خطأ في اسم المدعي في سجلات وقيود الجهة المدعى عليها ، وان المدعي قد اثبت اسمه الصحيح من خلال سجلات الاحوال المدنيه والتي تعتبر هي الاساس والمعتبره وفقاً للماده ٤ من قانون الاحوال المدنيه رقم ٣٤ لسنة ٧٣ وبالتالي قضت بتصحيح الخطأ .

وحيث انه لا رقابه لمحكمتنا على محكمة الموضوع في هذه المسألة الموضوعيه طالما كانت النتيجة التي توصلت لها مستمده من البيئات المقدمه في الدعوى . وطالما كان استخلاصها لهذه النتيجة من تلك البيئات استخلاصاً سائغاً ومقبولاً ونحن نقرها عليه . وعليه فإن هذا السبب لا يرد على القرار المميز مما يتعين رده .

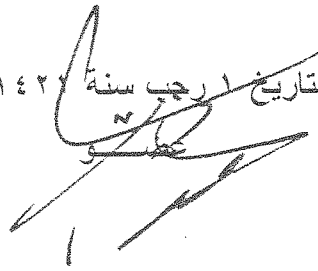
لهذا نقرر رد التمييز ، وتأيد القرار المميز واعادة الاوراق لمصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١ رجب سنة ١٤٢٢ هـ الموافق ٢٨/٩/٢٠٠٠

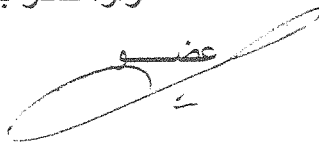
القاضي المترئس



عضو



عضو



عضو


عضو
الإستعجال


رئيس اليون


دقق

اض